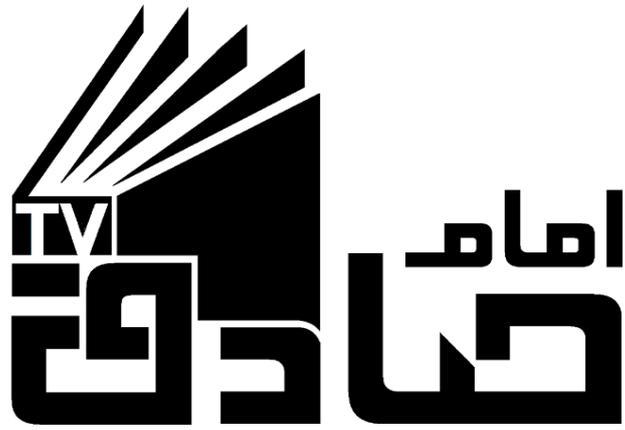


سلامی



شبکه ماهواره ای امام صادق علیه السلام

WWW.IMAMSADIQ.TV

اساسنامه

در طی گفتگو با جمعی از صاحب نظران امور حوزوی و تهیه کنندگان برنامه های صوتی و تصویری نتایج ذیل در راه اندازی و تأسیس این مدرسه به دست آمد:

نیازها

از آن جاکه طبق آیه ی ۲۸ سوره صف یعنی « هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ » معتقدیم سرانجام دین مبین اسلام بر تمام هستی نور افشانی خواهد کرد و قوانین مقدس کتاب و سنت راه گشای تمام بشر و سرلوحه ی قوانین قرار خواهد گرفت، بنابراین آشنا شدن مردم با این دین مقدس و آگاهی از قوانین آن، مقدمه ی این امر خواهد بود.

گروهی از مردم این نیاز را احساس کرده اند ولی دسترسی به حوزه ها و مراکز این علوم را ندارند و یا از برنامه های مرتب در این زمینه محروم می باشند. لذا بر آن شدیم که با استفاده از توانایی اندک و وسائل مقدّماتی که در اختیار داریم قدمی در این راه بر داریم.

بنابراین عده ای از فرهیختگان حوزوی بر آن شدند که با استفاده از وسایل ارتباط جمعی امکان حضور و بهرمندی از این دروس را از طریق شبکه ماهواره ای فراهم نمایند، و این شبکه که **اولین حوزه علمیه ی ماهواره ای در جهان اسلام** است را با نام مقدس مؤسس مکتب جعفری «**حضرت امام صادق علیه السلام**» مزین نمایند. این شاء الله که مورد رضایت صاحب دین حضرت ولی عصر عجل الله تعالی فرجه الشریف باشد.

اهداف

آشنایی مخاطبان در ابتدا با زبان وحی و حدیث
تسلط بر متون اعتقادی و تفسیری و اخلاقی و فقهی
استخراج صحیح معارف

الف) بیان اجمالی :

سعی بر این است که در دوره‌های ابتدایی کلاس‌های این مدرسه، دانش‌آموختگان آشنایی خود را به علوم پایه بیشتر نموده و سپس با بعضی از علوم علوی که دانستن آن‌ها برای اهداف فوق‌لازم است تخصصی‌تر آشنا گردند.

ب) تفصیل موضوعی :

عمومی :

- مرحله ی اول : اعتقادات - اخلاق - فقه ۱ - صرف و نحو ۱ - منطق ۱ .
- مرحله ی دوم : اعتقادات - اخلاق - فقه ۲ - نحو ۲ - منطق ۲ - آشنایی با علم اصول ۱ .
- مرحله ی سوم : اعتقادات - اخلاق - فقه ۳ - اصول ۲ - معانی بیان .

تخصصی :

- مرحله ی اول : تفسیر - علوم قرآنی ۱ - فقه ۴ - اصول ۳ .
- مرحله ی دوم : تفسیر - علوم قرآنی ۲ - فقه ۵ - حدیث ۱ - رجال - درایه تاریخ .
- مرحله ی سوم : فقه ۶ - حدیث ۲ - اصول ۵ .

مدیریت

مدرسه مجازی امام صادق علیه السلام

آدرس سایت : www.imamsadiq.tv

پست الکترونیکی : info@imamsadiq.tv

کانال تلگرام : @Imamsadiqtv

تلفن سفارشات : ۰۹۱۹ ۰۶۶۶۶ ۴۷

سخن ما

کتابی که پیش رو دارید درباره ی نماز و احکام آن می باشد که یکی از کتب مجموعه ی فقهی عروة الوثقی و منسوب به آیت الله سید کاظم طباطبائی یزدی رَجَمَهُ اللهُ، معروف به صاحب عروه و نام آن «**منتخب عروة الوثقی**» است.

این اثر توسط حجّت الإسلام و المسلمین حاج شیخ حسن انصاری حفظه الله از مدرسین حوزه علمیه مقدسه قم در **ترم اول** مدرسه مجازی امام صادق علیه السلام در طی **۴۵** جلسه تدریس شده است؛ و زمان جلسات تدریس حدود **نیم ساعت** می باشد.

ناگفته نماند که فقط از ابتدای کتاب صلاة [= نماز] یعنی از مسئله ی **۵۶۰** تا مسئله ی **۶۶۱** تدریس شده است نه تمامی موارد آن؛ زیرا هدف از تدریس این کتاب **بیان کردن مسایل مبتلا به** برای طلاب مبتدی به زبانی شیوا و **آشنا شدن با سبک تألیف و نگارش** این کتاب فقهی است.

ممکن است کتاب حاضر، دارای اشکالات تایپی و غیره باشد؛ از این رو از کلیه طلاب و دانش پژوهان گرامی در خواست می شود که در صورت مشاهده موارد مشارالیه با ما از طریق پست الکترونیکی و یا کانال تلگرام در ارتباط باشند تا در متن کتاب ارائه شده بازنگری های لازم صورت گیرد.

۱۱ مرداد ۱۳۹۵

۲۷ شوال ۱۴۳۷

گروه تألیف و تدوین کتب درسی مدرسه مجازی امام صادق علیه السلام

كتاب الصلاة

فصل فى فضل الصلوة اليومية و أنها أفضل الأعمال الدينية

إعلم أن الصلاة أحب الأعمال إلى الله تعالى و هى آخر وصايا الأنبياء (عليهم السلام)، و هى عمود الدين إذا قُبِلَتْ قُبِلَ ما سواها و إن رُدَّت رد ما سواها، و هى أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم فإن صحت نظر فى عمله و إن لم تصح لم ينظر فى بقية عمله و مثلها كمثل النهر الجاري فكما أن من اغتسل فيه فى كل يوم خمس مرات لم يبق فى بدنه شىء من الدرن كذلك كلما صلى صلاة كفر ما بينهما من الذنوب و ليس ما بين المسلم و بين أن يكفر إلا أن يترك الصلاة، و إذا كان يوم القيامة يدعى بالبعد فأول شىء يسأل عنه الصلاة فإذا جاء بها تامة و إلا زخ فى النار و فى الصحيح قال مولانا الصادق (عليه السلام) : «ما أعلمُ شيئاً بعدَ المعرفةِ أفضلُ من هذه الصلاة» ألا ترى إلى العبد الصالح عيسى ابن مريم على نبينا و آله و عليه السلام قال : (وَ أوصاني بالصلاةِ وَ الزكاةِ ما دُمْتُ حيًّا) و روى الشيخ فى حديث عنه (عليه السلام) قال : «وَ صلاةُ فريضةٍ تعدلُ عندَ الله ألفَ حجةٍ وَ ألفَ عمرةٍ مبروراتٍ مُتقبَّلاتٍ».

و قد استفاضت الروايات فى الحث على المحافظة عليها فى أوائل الأوقات و أن من استخف بها كان فى حكم التارك لها، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «لَيْسَ مِنِّي مَنْ اسْتَخَفَ بِصَلَاتِهِ» و قال : «لَا يَنَالُ شَفَاعَتِي مَنْ اسْتَخَفَ بِصَلَاتِهِ» و قال : «لَا تُضَيِّعُوا صَلَاتِكُمْ فَإِنَّ مِنْ ضَيَعِ صَلَاتِهِ حُشِيرَ مَعَ قَارُونَ وَ هَامَانَ وَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ النَّارَ مَعَ الْمُنَافِقِينَ» و ورد : بينا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جالس فى المسجد إذ دخل رجل فقام فصلى فلم يتم ركوعه و لا سجوده فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) : «نَقَرَ كَنَقْرِ الْغُرَابِ، لَئِنْ مَاتَ هَذَا وَ هَكَذَا صَلَاتُهُ لَيَمُوتَنَّ عَلَى غَيْرِ دِينِي» وعن أبى بصير قال : دخلت على أم حميدة اعزبها بأبى عبد الله (عليه السلام) فبكت و بكيت لبكائها ثم قالت : يا أبا محمد ! لو رأيت أبا عبد الله عند الموت لرأيت عجا ففتح عينيه ثم قال : «أجمعوا كل من بينى و بينه قرابة». قالت : فما تركنا أحدا إلا جمعناه فنظر إليهم ثم قال : «إِنَّ شَفَاعَتَنَا لَا تَنَالُ مُسْتَخْفًا بِالصَّلَاةِ». بالجملة ما ورد من النصوص فى فضلها أكثر من أن يحصى، و لله در صاحب الدرّة حيث قال :

تَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَ الْفَحْشَاءِ أَفْصِرُ فَهَذَا مُنْتَهَى الثَّنَاءِ

فصل فى أعداد الفرائض و نوافلها

الصلوات الواجبة ستة :

اليومية ومنها الجمعة
و الآيات
و الطواف الواجب
و الملتزم بنذر أو عهد أو يمين أو إجارة
و صلاة الوالدين على الولد الأكبر
و صلاة الاموات.

أما اليومية فخمسة فرائض :

الظهر أربع ركعات
و العصر كذلك
و المغرب ثلاث ركعات
و العشاء أربع ركعات
و الصبح ركعتان .
و تسقط فى السفر من الرباعيات ركعتان ، كما أن صلاة الجمعة أيضا ركعتان .

و أما النوافل : فكثيرة أكدها الرواتب اليومية و هى فى غير يوم الجمعة أربع و ثلاثون ركعة :

ثمان ركعات قبل الظهر
و ثمان ركعات قبل العصر
و أربع ركعات بعد المغرب
و ركعتان بعد العشاء من جلوس تعدان بركعة و يجوز فيهما القيام بل هو الافضل و إن كان الجلوس أحوط و تسمى

بالوتيرة

و ركعتان قبل صلاة الفجر

و إحدى عشر ركعة صلاة الليل و هى ثمان ركعات و الشفع ركعتان و الوتر ركعة واحدة
و أما فى يوم الجمعة فيزداد على الست عشر أربع ركعات ، فعدد الفرائض سبعة عشر ركعة ، و عدد النوافل ضعفها بعد
عد الوتيرة ركعة ، و عدد مجموع الفرائض و النوافل إحدى و خمسون ، هذا و يسقط فى السفر نوافل الظهرين و الوتيرة على
الأقوى .

مسألة ٥٦٠ : يجب الإتيان بالنوافل ركعتين ركعتين إلا الوتر فإنها ركعة ، و يستحب فى جميعها القنوت حتى الشفع
على الأقوى فى الركعة الثانية ، و كذا يستحب فى مفردة الوتر .

مسألة ٥٦١ : النوافل المرتبة و غيرها يجوز إتيانها جالسا و لو فى حال الاختيار ، و الأولى حينئذ عد كل ركعتين
بركعة ، فيأتى بنافلة الظهر مثلا ست عشرة ركعة ، و هكذا فى نافلة العصر ، و على هذا يأتى بالوتر مرتين كل مرة ركعة .

فصل فى أوقات اليومية و نوافلها

وقت الظهرين ما بين الزوال و المغرب و يختص الظهر بأوله مقدار أدائها بحسب حاله ، و يختص العصر بآخره كذلك ، و ما بين المغرب و نصف الليل وقت للمغرب و العشاء ، و يختص المغرب بأوله بمقدار أدائه ، و العشاء بآخره كذلك ، هذا للمختار ، و أما المضطر لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطراب فيمتد وقتها إلى طلوع الفجر ، و يختص العشاء من آخره بمقدار أدائها دون المغرب من أوله أي ما بعد نصف الليل ، و الأقوى أن العائد في التأخير إلى نصف الليل أيضا كذلك أي يمتد وقته إلى الفجر و إن كان آثما بالتأخير لكن الأحوط أن لا ينوي الأداء و القضاء ، بل الأولى ذلك فى المضطر أيضا .

و ما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس وقت الصباح .
و وقت الجمعة من الزوال إلى أن يصير الظل مثل الشاخص ، فإن أخرجها عن ذلك مضى وقته و وجب عليه الإتيان بالظهر .

و وقت فضيلة الظهر من الزوال إلى بلوغ الظل الحادث بعد الانعدام أو بعد الانتهاء مثل الشاخص .
و وقت فضيلة العصر من المثل إلى المثليين على المشهور ، ولكن لا يبعد أن يكون من الزوال إليهما .
و وقت فضيلة المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق أي : الحمرة المغربية .
و وقت فضيلة العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل ، فيكون لها وقتا أجزاء قبل ذهاب الشفق و بعد الثلث إلى النصف .

و وقت فضيلة الصباح من طلوع الفجر إلى حدوث الحمرة فى المشرق .

مسألة ٥٦٢ : المراد باختصاص أول الوقت بالظهر و آخره بالعصر و هكذا فى المغرب و العشاء عدم صحة الشريكة فى ذلك الوقت مع عدم أداء صاحبه ، فلا مانع من إتيان غير الشريكة فيه كما إذا أتى بقضاء الصباح أو غيره من الفوائت فى أول الزوال أو فى آخر الوقت ، و كذا لا مانع من إتيان الشريكة إذا أدى صاحبة الوقت ، فلو صلى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخل الوقت فى أثنائها و لو قبل السلام حيث إن صلاته صحيحة لا مانع من إتيان العصر أول الزوال ، و كذا إذا قدم العصر على الظهر سهوا و بقى من الوقت مقدار أربع ركعات لا مانع من إتيان الظهر فى ذلك الوقت و لا تكون قضاء ، و إن كان الأحوط عدم التعرض للأداء و القضاء ، بل عدم التعرض لكون ما يأتى به ظهرا أو عصرا لاحتمال احتساب العصر المقدم ظهرا و كون هذه الصلاة عصرا .

مسألة ٥٦٣ : يجب تأخير العصر عن الظهر و العشاء عن المغرب فلو قدم إحداهما على سابقتهما عمدا بطلت سواء كان فى الوقت المختص أو المشترك ، و لو قدم سهوا فالمشهور على أنه إن كان فى الوقت المختص بطلت ، و إن كان فى الوقت المشترك فإن كان التذکر بعد الفراغ صحت ، و إن كان فى الأثناء عدل بنيته إلى السابقة إذا بقى محل العدول ، و إلا كما إذا دخل فى ركوع الركعة الرابعة من العشاء بطلت ، و إن كان الأحوط الإتمام و الإعادة بعد الإتيان بالمغرب ، و عندي فيما ذكره إشكال ، بل الأظهر فى العصر المقدم على الظهر سهوا صحتها و احتسابها ظهرا إن كان التذکر بعد الفراغ لقوله (عليه السلام) : «إنما هي أربع مكان أربع» فى النص الصحيح ، لكن الأحوط الإتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمة من دون تعيين أنها ظهر أو عصر و إن كان فى الأثناء عدل ، من غير فرق فى الصورتين بين كونه فى الوقت المشترك أو المختص ، و كذا فى العشاء إن كان بعد الفراغ صحت ، و إن كان فى الأثناء عدل مع بقاء محل العدول على ما ذكره لكن من غير فرق بين الوقت

المختص والمشارك أيضا، وعلى ما ذكرنا يظهر فائدة الاختصاص فيما إذا مضى من أول الوقت مقدار أربع ركعات فحاضت المرأة، فإن اللازم حينئذ قضاء خصوص الظهر وكذا إذا طهرت من الحيض ولم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات، فإن اللازم حينئذ إتيان العصر فقط، وكذا إذا بلغ الصبي ولم يبق إلا مقدار أربع ركعات، فإن الواجب عليه خصوص العصر فقط، و أما إذا فرضنا عدم زيادة الوقت المشترك عن أربع ركعات فلا يختص بإحداهما بل يمكن أن يقال بالتخيير بينهما، كما إذا أفاق المجنون الأدوارى فى الوقت المشترك مقدار أربع ركعات أو بلغ الصبى فى الوقت المشترك ثم جنّ أو مات بعد مضى مقدار أربع ركعات ونحو ذلك.

مسألة ٥٦٤ : إذا بقى مقدار خمس ركعات إلى الغروب قدّم الظهر، وإذا أربع ركعات أو أقل قدّم العصر، وفى السفر إذا بقى ثلاث ركعات قدّم الظهر، وإذا بقى ركعتان قدّم العصر. وإذا بقى نصف الليل خمس ركعات قدّم المغرب، وإذا بقى أربع أو أقل قدّم العشاء و يجب المبادرة إلى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقى بعدها ركعة أو مزيد، والظاهر أنّها حينئذ أداء وإن كان الأحوط عدم نيّة الأداء والقضاء.

مسألة ٥٦٥ : لا يجوز العدول من السابقة إلى اللاحقة و يجوز العكس، فلو دخل فى الصلاة بنية الظهر ثم تبين له فى الأثناء أنّه صلّاها لا يجوز له العدول إلى العصر، بل يقطع و يشرع فى العصر، بخلاف ما إذا تخيل أنّه صلّى الظهر فدخل فى العصر ثم تذكر أنّه ما صلّى الظهر فإنّه يعدل إليها.

مسألة ٥٦٦ : إذا كان مسافراً و قد بقى من الوقت أربع ركعات فدخل فى الظهر بنية القصر ثم بدا له الإقامة بطّلت صلاته و لا يجوز له العدول إلى العصر فيقطعها و يصلّى العصر، وإذا فى الفرض ناوياً للإقامة فشرع بنية العصر لوجوب تقديمها حينئذ ثم بدا له فعزم على عدم الإقامة، فالظاهر أنّه يعدل بها إلى الظهر قصرًا.

مسألة ٥٦٧ : يستحب التفريق بين الصلاتين المشتركتين فى الوقت كالظهرين والعشائين، و يكفى مسماه، و فى الإكتفاء به بمجرد فعل النافلة وجه ذلّا إنّه لا يخلو عن إشكال.

مسألة ٥٦٨ : قد عرفت أنّ للعشاء وقت فضيلة و هو ذهاب الشفق إلى ثلث الليل و وقتا أجزاء من الطرفين، و ذكروا أنّ العصر أيضاً كذلك، فله وقت فضيلة و هو من المثل إلى مثلين و وقتى أجزاء من الطرفين، لكن عرفت نفي البعد فى كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال، نعم الأحوط فى إدراك الفضيلة الصبر إلى المثل.

مسألة ٥٦٩ : كل صلاة أدرك من وقتها فى آخره مقدار ركعة فهو أداء و يجب الإتيان به، فإنّ من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت لكن لا يجوز التعمد فى التأخير إلى ذلك.

فصل فى أوقات الرواتب

وقت نافلة الظهر من الزوال إلى الذراع، و العصر إلى الذراعين أي سبعى الشاخص و أربعة أسباعه بل إلى آخر وقت أجزاء الفريضتين على الأقوى، و إن كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر بعد الذراعين تقديم العصر و الإتيان بالنافلتين بعد

الفريضة، فالحد أن الأولان للأفضلية، و مع ذلك الأحوط بعد الذراع و الذراعين عدم التعرض لنية الأداء و القضاء في النافلتين .

مسألة ٥٧٠ : وقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى زوال الحمرة المغربية .

مسألة ٥٧١ : وقت نافلة العشاء و هي الوتيرة يمتد بامتداد وقتها، و الأولى كونها عقبيها من غير فصل معتد به، و إذا أراد فعل بعض الصلوات الموظفة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيرة خاتمتها .

مسألة ٥٧٢ : وقت نافلة الصبح بين الفجر الأول و طلوع الحمرة المشرقية، و يجوز دسها في صلاة الليل قبل الفجر و لو عند النصف بل و لو قبله إذا قدم صلاة الليل عليه، إلا أن الأفضل إعادتها في وقتها .

مسألة ٥٧٣ : وقت نافلة الليل ما بين نصفه و الفجر الثاني، و الأفضل إتيانها في وقت السحر، و هو الثلث الأخير من الليل، و أفضله القريب من الفجر .

مسألة ٥٧٤ : يجوز للمسافر و الشاب الذي يصعب عليه نافلة الليل في وقتها تقديمها على النصف، و كذا كل ذي عذر كالشيخ و خائف البرد أو الإحتلام و المريض، و ينبغي لهم نية التعجيل لا الأداء .

إستثناءات تعجيل الصلاة

مسألة ٥٧٥ : قد مر أن الأفضل في كل صلاة تعجيلها، فنقول : يستثنى من ذلك موارد :

الأول : الظهر و العصر لمن أراد الإتيان بنافلتهما و كذا الفجر إذا لم يقدم نافلتها قبل دخول الوقت .
الثاني : مطلق الحاضرة لمن عليه فائتة و أراد إتيانها .

الثالث : في المتيمم مع احتمال زوال العذر أو رجائه، و أما في غيره من الأعذار فالأقوى وجوب التأخير و عدم جواز البدار .

الرابع : لمدافعة الاخبثين و نحوهما فيؤخر لدفعهما .

الخامس : إذا لم يكن له إقبال فيؤخر إلى حصوله .

السادس : لانتظار الجماعة إذا لم يفيض إلى الإفراط في التأخير، و كذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد أو كثرة المقتدين أو نحو ذلك .

السابع : تأخير الفجر عند مزاحمة صلاة الليل إذا صلى منها أربع ركعات .

الثامن : المسافر المستعجل .

التاسع : المربية للصبى تؤخر الظهرين لتجعلهما مع العشاءين بغسل واحد لثوبها .

العاشر : المستحاضة الكبرى تؤخر الظهر و المغرب إلى آخر وقت فضيلتهما فضيلتهما لتجمع بين الأولى و العصر و بين الثانية و العشاء بغسل واحد .

الحادى عشر : العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها و هو بعد ذهاب الشفق ، بل الأولى تأخير العصر إلى المثل وإن كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال .

الثانى عشر : المغرب و العشاء لمن أفاض من عرفات إلى المشعر ، فإنه يؤخرهما و لو إلى ربع الليل بل و لو إلى ثلثه .

الثالث عشر : من خشى الحر يؤخر الظهر إلى المثل ليبرد بها .

الرابع عشر : صلاة المغرب فى حق من تتوق نفسه إلى الإفطار أو ينتظره أحد .

مسألة ٥٧٦ : يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها لذوى الأعذار مع رجاء زوالها أو احتمالها فى آخر الوقت ما عدا التيمم كما مر هنا و فى بابها ، و كذا يجب التأخير لتحصيل المقدمات الغير الحاصلة كالطهارة و الستر و غيرهما ، و كذا لتعلم أجزاء الصلاة و شرائطها ، بل و كذا لتعلم أحكام الطوارئ من الشك و السهو و نحوهما مع غلبة الإتفاق ، بل قد يقال مطلقاً ، لكن لا وجه له ، و إذا دخل فى الصلاة مع عدم تعلمها بطلت إذا كان متزلزلاً و إن لم يتفق ، و أما مع عدم التزلزل بحيث تحقق منه قصد الصلاة و قصد امتثال أمر الله تعالى فالأقوى الصحة ، نعم إذا انفق شك أو سهو لا يعلم حكمه بطلت صلاته ، لكن له أن يبنى على أحد الوجهين أو الوجوه بقصد السؤال بعد الفراغ و الإعادة إذا خالف الواقع ، و أيضاً يجب التأخير إذا زاحمها واجب آخر مضيق كإزالة النجاسة عن المسجد أو أداء الدين المطالب به مع القدرة على أدائه أو حفظ النفس المحترمة أو نحو ذلك ، و إذا خالف و اشتغل بالصلاة عصى فى ترك ذلك الواجب لكن صلاته صحيحة على الأقوى و إن كان الأحوط الإعادة .

فصل فى أحكام الأوقات

لا يجوز الصلاة قبل دخول الوقت ، فلو صلى بطل و إن كان جزء منه قبل الوقت ، و يجب العلم بدخوله حين الشروع فيها ، و لا يكفى الظن لغير ذوى الأعذار ، نعم يجوز الإعتماد على شهادة العدلين على الأقوى و كذا على أذان العارف العدل ، و أما كفاية شهادة العدل الواحد فمحل إشكال و إذا صلى مع عدم اليقين بدخوله و لا شهادة العدلين أو أذان ، العدل بطلت إلا إذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها فى الوقت مع فرض حصول قصد القربة منه .

مسألة ٥٧٧ : إذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلى ثم تبين وقوعها فى الوقت بتمامها صحّت ، كما أنه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت ، و كذا لو لم يتبين الحال ، و أما لو تبين دخول الوقت فى أثنائها ففى الصحة إشكال ، فلا يترك الإحتياط بالإعادة .

مسألة ٥٧٨ : إذا تيقن دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعتبر كشهادة العدلين و أذان العارف فإن تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت و وجب الإعادة ، و إن تبين دخول الوقت فى أثنائها و لو قبل السلام صحّت ، و أما إذا عمل بالظن الغير المعتبر فلا تصح و إن دخل الوقت فى أثنائها ، و كذا إذا كان غافلاً على الأحوط كما مر ، و لا فرق فى الصحة فى الصورة الأولى بين أن يتبين دخول الوقت فى الأثناء بعد الفراغ أو فى الأثناء لكن بشرط أن يكون الوقت داخلاً حين التبين ، و أما إذا تبين أن الوقت سيدخل قبل تمام الصلاة فلا ينعف شيئاً .

مسألة ٥٧٩ : إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه لمانع فى السماء من غيم أو غبار أو لمانع فى نفسه من عمى أو حبس أو نحو ذلك فلا يبعد كفاية الظن ، لكن الأحوط التأخير حتى يحصل اليقين بل لا يترك هذا الإحتياط .

مسألة ٥٨٠: إذا شك بعد الدخول في الصلاة في أنه راعى الوقت و أحرز دخوله أملا فإن كان حين شكه عالما بالدخول فلا يبعد الحكم بالصحة، وإلا وجبت الإعادة بعد الإحراز.

مسألة ٥٨١: يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر و بين العشاءين بتقديم المغرب، فلو عكس عمدا بطل، و كذا لو كان جاهلا بالحكم، و أما لو شرع في الثانية قبل الأولى غافلا أو معتقدا لإتيانها عدل بعد التذکر إن كان محلّ العدول باقيا و إن كان في الوقت المختص بالأولى على الأقوى كما مر لكن الأحوط الإعادة في هذه الصورة، و إن تذكر بعد الفراغ صح و بنى على أنها الأولى في متساوي العدد كالظهرين تماما أو قصرا و إن كان في الوقت المختص على الأقوى، و قد مر أن الأحوط أن يأتي بأربع ركعات أو ركعتين بقصد ما في الذمة، و أما في غير المتساوي كما إذا أتى بالعشاء قبل المغرب و تذكر بعد الفراغ فيحكم بالصحة و يأتي بالأولى و إن وقع العشاء في الوقت المختص بالمغرب لكن الأحوط في هذه الصورة الإعادة.

مسألة ٥٨٢: إذا ترك المغرب و دخل في العشاء غفلة أو نسيانا أو معتقدا لإتيانها فتذكر في الأثناء عدل، إلا إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة فإن الأحوط حينئذ إتمامها عشاء ثم إعادتها بعد الإتيان بالمغرب.

مسألة ٥٨٣: لا يجوز العدول من السابقة إلى اللاحقة في الحواضر و لا في الفوائت، و لا يجوز من الفائتة إلى الحاضرة، و كذا من النافلة إلى الفريضة، و لا من الفريضة إلى النافلة إلا في مسألة إدراك الجماعة، و كذا من فريضة إلى أخرى إذا لم يكن بينهما ترتيب، و يجوز من الحاضرة إلى الفائتة بل يستحب في سعة وقت الحاضرة.

مسألة ٥٨٤: إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر و الحضر و التيمم و الوضوء و المرض و الصحة و نحو ذلك ثم حصل أحد الأعذار المانعة من التكليف بالصلاة كالجنون و الحيض و الإغماء و جب عليه القضاء، و إلا لم يجب، و إن علم بحدوث العذر قبله و كان له هذا المقدار و جبت المبادرة إلى الصلاة، و على ما ذكرنا فإن كان تمام المقدمات حاصلة في أول الوقت يكفي مضى مقدار أربع ركعات للظهر و ثمانية للظهرين، و في السفر يكفي مضى مقدار ركعتين للظهر و أربعة للظهرين، و هكذا بالنسبة إلى المغرب و العشاء، و إن لم تكن المقدمات أو بعضها حاصلة لا بد من مضى مقدار الصلاة و تحصيل تلك المقدمات، و ذهب بعضهم إلى كفاية مضى مقدار الطهارة و الصلاة في الوجوب و إن لم يكن سائر المقدمات حاصلة، و الأقوى الأول و إن كان هذا القول أحوط.

مسألة ٥٨٥: إذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت فإن وسع للصلايتين و جبتا، و إن وسع لصلاة واحدة أتى بها، و إن لم يبق إلا مقدار ركعة و جبت الثانية فقط، و إن زاد على الثانية بمقدار ركعة و جبتا معا، كما إذا بقي إلى الغروب في الحضر مقدار خمس ركعات و في السفر مقدار ثلاث ركعات أو إلى نصف الليل مقدار خمس ركعات في الحضر و أربع ركعات في السفر و منتهى الركعة تمام الذكر الواجب من السجدة الثانية، و إذا كان ذات الوقت واحدة كما في الفجر يكفي بقاء مقدار ركعة.

مسألة ٥٨٦: يجب في ضيق الوقت الإقتصار على أقل الواجب إذا استلزم الإتيان بالمستحبات و وقوع بعض الصلاة خارج الوقت، فلو أتى بالمستحبات مع العلم بذلك يشكل صحة صلاته، بل تبطل على الأقوى.

مسألة ٥٨٧ : إذا أدرك من الوقت ركعة أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظة على الوقت بقدر الإمكان ، نعم فى المقدار الذي لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس بإتيان المستحبات .

مسألة ٥٨٨ : إذا شك فى أثناء العصر فى أنه أتى بالظهر أم لا بنى على عدم الإتيان و عدل إليها إن كان فى الوقت المشترك و لا تجري قاعدة التجاوز ، نعم لو كان فى الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الإتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت .

فصل فى القبلة

و هى المكان الذي وقع فيه البيت - شرفه الله تعالى - من تخوم الأرض إلى عنان السماء للناس كافة : القريب و البعيد ، لا خصوص البنية ، و لا يدخل فيه شيء من حجر إسماعيل و إن وجب إدخاله فى الطواف .
و يجب استقبال عينها لا المسجد أو الحرم و لو للبعيد ، و لا يعتبر اتصال الخط من موقف كل مصلى بها بل المحاذاة العرفية كافية ، غاية الأمر أن المحاذاة تتسع مع البعد ، و كلما ازداد بعدا ازدادت سعة المحاذاة كما يعلم ذلك بملاحظة الأجرام البعيدة كالأنجم و نحوها ، فلا يقدح زيادة عرض الصف المستطيل عن الكعبة فى صدق محاذاتها كما نشاهد ذلك بالنسبة إلى الأجرام البعيدة .

مسألة ٥٨٩ : و القول بأن القبلة للبعيد سمت الكعبة و جهتها راجع فى الحقيقة إلى ما ذكرنا ، و إن كان مرادهم الجهة العرفية المسامحية فلا وجه له .

و يعتبر العلم بالمحاذاة مع الإمكان ، و مع عدمه يرجع إلى العلامات و الإمارات المفيدة للظن ، و فى كفاية شهادة العدلين مع إمكان تحصيل العلم إشكال ، و مع عدمه لا بأس بالتعويل عليها إن لم يكن اجتهاده على خلافها ، و إلا فالأحوط تكرار الصلاة و مع عدم إمكان تحصيل الظن يوصل إلى أربع جهات إن وسع الوقت ، و إلا فيتخير بينها .

مسألة ٥٩٠ : عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبلة يجب الإجتهد فى تحصيل الظن ، و لا يجوز الإكتفاء بالظن الضعيف مع إمكان القوي ، كما لا يجوز الإكتفاء به مع إمكان الأقوى ، و لا فرق بين أسباب حصول الظن فالمدار على الأقوى فالأقوى سواء حصل من الإمارات المذكورة أو من غيرها و لو من قول فاسق بل و لو كافر ، فلو أخبر عدل و لم يحصل الظن بقوله و أخبر فاسق أو كافر بخلافه و حصل منه الظن من جهة كونه من أهل الخبرة يعمل به .

مسألة ٥٩١ : لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن ، و لا يكتفى بالظن الحاصل من قوله إذا أمكن تحصيل الأقوى .

مسألة ٥٩٢ : إذا كان اجتهاده مخالفا لقبلة بلد المسلمين فى محاربيهم و مذابحهم و قبورهم فالأحوط تكرار الصلاة إلا إذا علم بكونها مبنية على الغلط .

مسألة ٥٩٣ : إذا اجتهد لصلاة و حصل له الظن لا يجب تجديد الإجتهد لصلاة اخرى ما دام الظن باقيا .

مسألة ٥٩٤ : إذا لم يقدر على الإجهاد أو لم يحصل له الظن بكونها فى جهة و كانت الجهات متساوية صلى إلى أربع جهات إن وسع الوقت، و إلاّ فبقدر ما وسع، و يشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالإستقبال فى إحداها أو على وجه لا يبلغ لانحراف إلى حد اليمين و اليسار، و الأولى أن يكون على خطوط متقابلات.

مسألة ٥٩٥ : إذا صلى من دُون الفحص عن القبلة إلى جهة غفلة أو مسامحة يجب إعادتها إلاّ إذا تبين كونها القبلة مع حصول قصد القرية منه.

فصل فيما يستقبل القبلة

يجب الاستقبال فى مواضع :

أحدها : الصلوات اليومية أداء و قضاء و توابعها من صلاة الاحتياط للشكوك و قضاء الاجزاء المنسية، بل و سجدتى السهو، و كذا فيما لو صارت مستحبة بالعارض كالمعادة جماعة أو احتياطاً، و كذا فى سائر الصلوات الواجبة كالأيات، بل و كذا فى صلاة الاموات، و يشترط فى صلاة النافلة فى حال الاستقرار، لا فى حال المشى أو الركوب، و لا يجب فيها الاستقرار و الاستقبال و إن صارت واجبة بالعرض بنذر و نحوه.

مسألة ٥٩٦ : كيفية الاستقبال فى الصلاة قائماً أن يكون وجهه و مقاديم بدنه إلى القبلة حتى أصابع رجليه على الأحوط، و المدار على الصدق العرفى، و فى الصلاة جالسا أن يكون رأس ركبتيه إليها مع وجهه و صدره و بطنه، و إن جلس على قدميه لابد أن يكون وضعهما على وجه يعد مقابلاً لها. و إن صلى مضطجعا يجب أن يكون كهيئة المدفون. و إن صلى مستلقياً فكهيئة المحتضر.

الثانى : فى حال الاحتضار و قد مر كيفيته.

الثالث : حال الصلاة على الميت يجب أن يجعل على وجه يكون رأسه إلى المغرب و رجلاه إلى المشرق.

الرابع : وضعه حال الدفن على كيفية مرت.

الخامس : الذبح و النحر بأن يكون المذبح و المنحر و مقاديم بدن الحيوان إلى القبلة، و الأحوط كون الذابح أيضاً مستقبلاً و إن كان الأقوى عدم وجوبه.

مسألة ٥٩٧ : يحرم الاستقبال حال التخلّى بالبول أو الغائط، و الأحوط تركه حال الاستبراء و الاستنجاء كما مر.

مسألة ٥٩٨ : يستحب الاستقبال فى مواضع : حال الدعاء، و حال قراءة القرآن، و حال الذكر، و حال التعقيب، و حال المرافعة عند الحاكم، و حال سجدة الشكر، و سجدة التلاوة، بل حال الجلوس مطلقاً.

مسألة ٥٩٩ : يكره الاستقبال حال الجماع، و حال لبس السراويل، بل كل حالة ينافى التعظيم.

فصل فى أحكام الخلل فى القبلة

لو أخل بالاستقبال عالما عامداً بطلت صلاته مطلقاً، وإن أخل بها جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً أو مخطئاً فى اعتقاده أو فى ضيق الوقت : فإن كان منحرفاً عنها إلى ما بين اليمين واليسار صحت صلاته، ولو كان فى الأثناء مضى ما تقدم واستقام فى الباقي من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه، لكن الأحوط الإعادة فى غير المخطئ فى اجتهاده مطلقاً. وإن كان منحرفاً إلى اليمين واليسار أو إلى الاستدبار : فإن كان مجتهداً مخطئاً أعاد فى الوقت دون خارجه وإن كان الأحوط الإعادة مطلقاً لاسيما فى صورة الاستدبار، بل لا ينبغى أن يترك فى هذه الصورة، وكذا إن كان فى الأثناء، وإن كان جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً فالظاهر وجوب الإعادة فى الوقت و خارجه.

مسألة ٦٠٠ : إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالما عامداً حرم المذبح والمنحور، وإن كان ناسياً أو جاهلاً أو لم يعرف جهة القبلة لا يكون حراماً، وكذا لو تعذر استقباله كأن يكون عاصياً أو واقفاً فى بئر أو نحو ذلك مما لا يمكن استقباله، فإنه يذبحه وإن كان إلى غير القبلة.

مسألة ٦٠١ : لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش و لم يوجب هتك حرمة، سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان كما مر سابقاً.

فصل فى الستر والساتر

إعلم أن الستر قسمان : ستر يلزم فى نفسه، و ستر مخصوص بحالة الصلاة.
فالأول : يجب ستر العورتين - القبل و الدبر - عن كل مكلف من الرجل و المرأة عن كل أحد من ذكر أو انثى و لو كان مماثلاً محرماً أو غير محرّم، و يحرم على كل منهما أيضاً النظر إلى عورة الآخر، و لا يستثنى من الحكمين إلا الزوج و الزوجة و السيد و الامة إذا لم تكن مزوجة و لا محللة، بل يجب الستر عن الطفل المميز خصوصاً المراهق، كما أنه يحرم النظر الى عورة المراهق، بل الأحوط ترك النظر الى عورة المميز، و يجب ستر المرأة تمام بدنها عن عدا الزوج و المحارم إلا الوجه و الكفين مع عدم التلذذ و الريبة، و أما معهما فيجب الستر و يحرم النظر حتى بالنسبة إلى المحارم و بالنسبة إلى الوجه و الكفين، و الأحوط سترها عن المحارم من السرة إلى الركبة مطلقاً كما أن الأحوط ستر الوجه و الكفين، عن غير المحارم مطلقاً.

مسألة ٦٠٢ : الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل أو المرأة، و حرمة النظر إليه، و أما القرامل من غير الشعر و كذا الحلى، ففي وجوب سترهما و حرمة النظر إليهما مع مستورية البشرة إشكال و إن كان أحوط.

مسألة ٦٠٣ : الظاهر حرمة النظر إلى ما يحرم النظر إليه فى المرأة و الماء الصافى مع عدم التلذذ و أما معه فلا إشكال فى حرمة.

مسألة ٦٠٤ : لا يشترط فى الستر الواجب فى نفسه ساتر مخصوص و لا كيفية خاصة بل المناط مجرد الستر و لو كان باليد و طلى الطين و نحوهما.

الستر حال الصلاة

مسألة ٦٠٥ : و أما الثاني : أي الستر في حال الصلاة فله كيفية خاصة، و يشترط فيه ساتر خاص، و يجب مطلقا سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره أم لا، و يتفاوت بالنسبة إلى الرجل أو المرأة.
فيجب عليه ستر العورتين - أي القبل من القضيب و البيضتين و حلقة الدبر - لا غير، و إن كان الأحوط ستر العجان أي ما بين حلقة الدبر إلى أصل القضيب، و أحوط من ذلك ستر ما بين السرة و الركبة، و الواجب ستر لون البشرة، و الأحوط ستر الشبح الذي يرى من خلف الثوب من غير تمييز للونه، و أما الحجم أي الشكل فلا يجب ستره.
و أما المرأة فيجب عليها ستر جميع بدنهما حتى الرأس و الشعر إلا الوجه المقدار الذي يغسل في الوضوء، و إلا اليدين إلى الزندين و القدمين إلى الساقين ظاهرهما و باطنهما و يجب ستر شيء من أطراف هذه المستثنيات من باب المقدمة.

مسألة ٦٠٦ : لا يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما في باطن الفم من الاسنان و اللسان و لا ما على الوجه من الزينة كالكلحل و الحمر و السواد و الحلوى و لا الشعر الموصول بشعرها و القرامل و غير ذلك، و إن قلنا بوجوب سترها عن الناظر.

مسألة ٦٠٧ : إذا كان هناك ناظر ينظر بريبة إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها لكن لا من حيث الصلاة، فإن أئمت و لم تسترها لم تبطل الصلاة، و كذا بالنسبة إلى حليها و ما على وجهها من الزينة، و كذا بالنسبة إلى الشعر الموصول و القرامل في صورة حرمة النظر إليها.

مسألة ٦٠٨ : يجب على المرأة ستر رقبتها حال الصلاة، و كذا تحت ذقنها حتى المقدار الذي يرى منه عند اختمارها على الأحوط.

مسألة ٦٠٩ : الصبية الغير البالغة حكمها حكم الامة في عدم وجوب ستر رأسها و رقبتها بناء على المختار من صحة صلاتها و شرعيتها، و إذا بلغت في أثناء الصلاة فحالتها حال الامة المعتبرة في الأثناء في وجوب المبادرة إلى الستر و البطلان مع عدمها إذا كانت عالمة بالبلوغ.

مسألة ٦١٠ : لا فرق في وجوب الستر و شرطيته بين أنواع الصلوات الواجبة و المستحبة، و يجب أيضا في توابع الصلاة من قضاء الاجزاء المنسية بل سجدتي السهو على الأحوط، نعم لا يجب في صلاة الجنائز و إن كان هو الأحوط فيها أيضا، و كذا لا يجب في سجدة التلاوة و سجدة الشكر.

مسألة ٦١١ : يشترط ستر العورة في الطواف أيضا.

مسألة ٦١٢ : إذا بدت العورة كلا أو بعضا لريح أو غفلة لم تبطل الصلاة، لكن إن علم به في أثناء الصلاة وجبت المبادرة إلى سترها و صحت أيضا و إن كان الأحوط الإعادة بعد الإتمام خصوصا إذا احتاج سترها إلى زمان معتد به.

مسألة ٦١٣ : إذا نسي ستر العورة ابتداءً أو بعد التكشف فى الأثناء فالأقوى صحة الصلاة وإن كان الأحوط الإعادة، وكذا لو تركه من أول الصلاة أو فى الأثناء غفلة، و الجاهل بالحكم كالعامد على الأحوط .

مسألة ٦١٤ : يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها إلا من جهة التحت فلا يجب، نعم إذا كان واقفا على طرف سطح أو على شبك بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فالأقوى و الأحوط وجوب الستر من تحت أيضا، بخلاف ما إذا كان واقفا على طرف بئر، و الفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر فى البئر فيصدق الستر عرفا، و أما الواقف على طرف السطح لا يصدق عليه الستر إذا كان بحيث يرى، فلو لم يستر من جهة التحت بطلت صلاته وإن لم يكن هناك ناظر، فالمدار على الصدق العرفى و مقتضاه ما ذكرنا.

مسألة ٦١٥ : هل يجب الستر عن نفسه بمعنى : أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضا أم المدار على الغير ؟ قولان : الأحوط الأول، وإن كان الثانى لا يخلو عن قوة، فلو صلى فى ثوب واسع الجيب بحيث يرى عورة نفسه عند الركوع لم تبطل على ما ذكرنا و الأحوط البطلان، هذا إذا لم يكن بحيث قد يراها غيره أيضا، و إلا فلا إشكال فى البطلان .

مسألة ٦١٦ : هل اللازم أن يكون ساتريته فى جميع الاحوال حاصلًا من أول الصلاة إلى آخرها أو يكفى الستر بالنسبة إلى كل حالة عند تحققها ؟ مثلا : إذا كان ثوبه مما يستر حال القيام لا حال الركوع فهل تبطل الصلاة فيه وإن كان فى حال الركوع يجعله على وجه يكون ساترا أو يتستر عنده بساتر آخر أو لا تبطل، وجهان أقواهما الثانى و أحوطهما الأول، و على ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقا بحيث تنكشف عورته فى بعض الاحوال لم يضر إذا سد ذلك الخرق فى تلك الحالة بجمعه أو بنحو آخر و لو بيده على إشكال فى الستر بها.

مسألة ٦١٧ : الستر الواجب فى نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر و لو كان بيده أو يد زوجته أو أمته . كما أنه يكفى ستر الدبر بالاليتين و أما الستر الصلاتى فلا يكفى فيه ذلك و لو حال الاضطرار، بل لا يجزى الستر بالطلى بالطين أيضا حال الاختيار، نعم يجزى حال الاضطرار على الأقوى و إن كان الأحوط خلافه و أما الستر بالورق و الحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار، لكن الأحوط الاقتصار على حال الاضطرار و كذا يجزى مثل القطن و الصوف الغير المنسوجين، و إن كان الأولى المنسوج منهما أو من غيرهما مما يكون من الالبسة المتعارفة .

فصل فى شرائط لباس المصلى

[الشرط الاول : الطهارة]

و هى أمور :

الأول : الطهارة فى جميع لباسه عدا ما لا تتم فيه الصلاة منفردا بل و كذا فى محموله، على ما عرفت تفصيله فى

باب الطهارة .

[الشرط الثاني : الإباحة]

الثاني : الإباحة و هي أيضا شرط في جميع لباسه من غير فرق بين الساتر و غيره، وكذا في محموله، فلو صلى في المغصوب و لو كان خيطا منه عالما بالحرمة عامدا بطلت و إن كان جاهلا بكونه مفسدا، بل الأحوط البطلان مع الجهل بالحرمة أيضا، و إن كان الحكم بالصحة لا يخلو عن قوة، و أما مع النسيان أو الجهل بالغصبية، فصحيحة و الظاهر عدم الفرق بين كون المصلي الناسي هو الغاصب أو غيره، لكن الأحوط الإعادة بالنسبة إلى الغاصب خصوصا إذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكره أيضا.

مسألة ٦١٨ : لا فرق في الغصب بين أن يكون من جهة كون عينه للغير أو كون منفعتة له، بل وكذا لو تعلق به حق الغير بأن يكون مرهونا.

مسألة ٦١٩ : إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب فلا إشكال في جواز الصلاة فيه بعد الجفاف، غاية الامر أن ذمته تشتغل بعوض الماء، و أما مع رطوبته فالظاهر أنه كذلك أيضا و إن كان الأولى تركها حتى يجف.

مسألة ٦٢٠ : إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة فيه مع بقاء الغصبية صحت خصوصا بالنسبة إلى غير الغاصب، و إن أطلق الأذن ففي جوازه بالنسبة إلى الغاصب إشكال، لانصراف الأذن إلى غيره، نعم مع الظهور في العموم لا إشكال.

مسألة ٦٢١ : المحمول المغصوب إذا تحرك بحركات الصلاة يوجب البطلان و إن كان شيئا يسيرا.

مسألة ٦٢٢ : إذا اضطر إلى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب عن التلف صحت صلاته فيه.

مسألة ٦٢٣ : إذا جهل أو نسي الغصبية و علم أو تذكر في أثناء الصلاة فان أمكن نزع فوراً و كان له ساتر غيره صحت الصلاة، و إلا ففي سعة الوقت و لو يادراك ركعة يقطع الصلاة، و إلا فيشتغل بها في حال النزاع.

مسألة ٦٢٤ : إذا استقرض ثوبا و كان من نيته عدم أداء عوضه أو كان من نيته الأداء من الحرام فعن بعض العلماء أنه يكون من المغصوب، بل عن بعضهم أنه لو لم ينو الأداء أصلا لا من الحلال و لا من الحرام أيضا كذلك، و لا يبعد ما ذكره و لا يختص بالقرض و لا بالثوب، بل لو اشترى أو استأجر أو نحو ذلك و كان من نيته عدم أداء العوض أيضا كذلك.

مسألة ٦٢٥ : إذا اشترى ثوبا بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاة مع عدم أدائهما من مال آخر حكمه حكم المغصوب.

[الشرط الثالث : عدم كونه من أجزاء الميتة]

الثالث : أن لا يكون من أجزاء الميتة سواء كان حيوانه محلل اللحم أو محرمة، بل لا فرق بين أن يكون مما ميتته نجسة أو لا كميتة السمك و نحوه مما ليس له نفس سائلة على الأحوط، وكذا لا فرق بين أن يكون مدبوغا أو لا، و المأخوذ

من يد المسلم و ما عليه أثر استعماله بحكم المذكى، بل و كذا المطروح فى أرضهم و سوقهم و كان عليه أثر الاستعمال، و إن كان الأحوط اجتنابه كما أن الأحوط اجتناب ما فى يد المسلم المستحل للميتة بالدبغ، و يستثنى من الميتة صوفها و شعرها و وبرها و غير ذلك مما مر فى بحث النجاسات.

مسألة ٦٢٦: اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر أو المطروح فى بلاد الكفار أو المأخوذ من يد مجهول الحال فى غير سوق المسلمين أو المطروح فى أرض المسلمين إذا لم يكن عليه أثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية و لا يجوز الصلاة فيه، بل و كذا المأخوذ من يد المسلم إذا علم أنه أخذه من يد الكافر مع عدم مبالاته بكونه من ميتة أو مذكى.

مسألة ٦٢٧: استصحاب جزء من أجزاء الميتة فى الصلاة موجب لبطلانها و إن لم يكن ملبوسا.

مسألة ٦٢٨: إذا صلى فى الميتة جهلا لم تجب الإعادة، نعم مع الالتفات و الشك لا تجوز و لا تجزئ، و أما إذا صلى فيها نسيانا فإن كانت ميتة ذى النفس أعاد فى الوقت و خارجه، و إن كان من ميتة ما لا نفس له فلا تجب الإعادة.

مسألة ٦٢٩: المشكوك فى كونه من جلد الحيوان أو غيره لا مانع من الصلاة فيه.

[الشرط الرابع: عدم كونه من أجزاء ما لا يؤكل]

الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه و إن كان مذكى أو حيا جلدا كان أو غيره، فلا يجوز الصلاة فى جلد غير المأكول و لا شعره و صوفه و ريشه و وبره و لا فى شىء من فضلاته سواء كان ملبوسا أو مخلوطا به أو محمولا، حتى شعرة واقعة على لباسه بل حتى عرقه و ريقه و إن كان طاهرا مادام رطبا بل و يابساً إذا كان له عين، و لا فرق فى الحيوان بين كونه ذا نفس أو لا كالسمك الحرام أكله.

مسألة ٦٣٠: لا بأس بالشمع و العسل و الحرير الممتزج و دم البق و القمل و البرغوث و نحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات مما لا لحم لها، و كذا الصدف لعدم معلومية كونه جزءاً من الحيوان، و على تقديره لم يعلم كونه ذا لحم، و أما اللؤلؤ فلا إشكال فيه أصلا لعدم كونه جزءاً من الحيوان.

مسألة ٦٣١: لا فرق فى المنع بين أن يكون ملبوسا أو جزءاً منه أو واقعا عليه، أو كان فى جيبه، بل و لو فى حقة هى فى جيبه.

مسألة ٦٣٢: الأقوى جواز الصلاة فى المشكوك كونه من المأكول او من غيره، فعلى هذا لا بأس بالصلاة فى الماهوت و أما إذا شك فى كون شىء من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا إشكال فيه.

مسألة ٦٣٣: إذا صلى فى غير المأكول جاهلا أو ناسياً فالأقوى صحة صلاته.

مسألة ٦٣٤ : الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالاصالة أو بالعرض كالموطوء و الجلال و إن كان لا يخلو عن إشكال .

[الشرط الخامس : عدم كونه من الذهب للرجال]

مسألة ٦٣٥ : الخامس : أن لا يكون من الذهب للرجال و لا يجوز لبسه لهم في غير الصلاة أيضاً ، و لا فرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً ، بل الأقوى اجتناب الملحوم به و المذهب بالتمويه و الطلى إذا صدق عليه لبس الذهب ، و لا فرق بين ماتم فيه الصلاة و ما لا تتم كالخاتم و الزر و نحوهما ، نعم لا بأس بالمحمول منه مسكوكاً أو غيره ، كما لا بأس بشد الاسنان به ، بل الأقوى أنه لا بأس بالصلاة فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف و الخنجر و نحوهما و إن اطلق عليهما اسم اللبس ، لكن الأحوط اجتنابه ، و أما النساء فلا إشكال في جواز لبسهن و صلاتهن فيه ، و أما الصبي المميز فلا يحرم عليه لبسه ، و لكن الأحوط له عدم الصلاة فيه .

مسألة ٦٣٦ : لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة و غيرها .

مسألة ٦٣٧ : إذا صلى في الذهب جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحتها .

مسألة ٦٣٨ : لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب إذ لا يصدق عليه الآنية ، و لا بأس باستصحابها أيضاً في الصلاة إذا كان في جيبه حيث إنه يعد من المحمول ، نعم إذا كان زنجير الساعة من الذهب و علقه على رقبتة أو وضعه في جيبه لكن علق رأس الزنجير يحرم ، لانه تزيين بالذهب ، و لا تصح الصلاة فيه أيضاً .

مسألة ٦٣٩ : لا فرق في حرمة لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً أو لم يكن ظاهراً .

مسألة ٦٤٠ : لا بأس بافتراش الذهب ، و يشكل التدثر به .

[الشرط السادس : عدم كونه حيراً خالصاً للرجال]

مسألة ٦٤١ : السادس : ان لا يكون حريراً محضاً للرجال سواء كان ساتراً للعودة أو كان الساتر غيره و سواء كان مما تتم فيه الصلاة أو لا على الأقوى كالتكة و القلنسوة و نحوهما ، بل يحرم لبسه في غير حال الصلاة أيضاً إلا مع الضرورة لبرد أو مرض و في حال الحرب ، و حينئذ تجوز الصلاة فيه أيضاً ، و إن كان الأحوط أن يجعل ساتره من غير الحرير ، و لا بأس به للنساء ، بل تجوز صلاتهن فيه أيضاً على الأقوى ، بل وكذا الخنثى المشكل ، و كذا لا بأس بالمتزوج بغيره من قطن أو غيره مما يخرج عن صدق الخلوص و المحوضة ، و كذا لا بأس بالكف به و إن زاد على أربع أصابع ، و إن كان الأحوط ترك ما زاد عليها ، و لا بأس بالمحمول منه أيضاً و إن كان مما تتم فيه الصلاة .

مسألة ٦٤٢ : لا بأس بغير الملبوس من الحرير كالأفتراش و الركوب عليه و التدثر به و نحو ذلك في حال الصلاة و غيرها ، و لا بزر الثياب و أعلامها و السفائف و القباطين الموضوعة عليها و إن تعددت و كثرت .

مسألة ٦٤٣ : لا بأس بعصابة الجروح و القروح و خرق الجبيرة و حفيظة المسلوس و المبطنون إذا كانت من الحرير .

مسألة ٦٤٤ : إذا صلى فى الحرير جهلاً أو نسيانا فالأقوى عدم وجوب الإعادة و إن كان أحوط .

مسألة ٦٤٥ : إذا شك فى ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل فالأقوى جواز الصلاة فيه ، و إن كان الأحوط الاجتناب عنه .

مسألة ٦٤٦ : إذا انحصر ثوبه فى الحرير فإن كان مضطراً إلى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بالصلاة فيه ، و إلا لزم نزعهُ و إن لم يكن له ساتر غيره فيصلى حينئذ عارياً ، و كذا إذا انحصر فى الميتة أو المغصوب أو الذهب ، و كذا إذا انحصر فى غير المأكول و أما إذا انحصر فى النجس فالأقوى جواز الصلاة فيه و إن لم يكن مضطراً إلى لبسه ، و الأحوط تكرار الصلاة ، و كذا فى صورة الانحصار فى غير المأكول فيصلى فيه ثم يصلى عارياً .

مسألة ٦٤٧ : إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات من النجس و غير المأكول و الحرير و الذهب و الميتة و المغصوب قدم النجس على الجميع ثم غير المأكول ثم الذهب و الحرير و يتخير بينهما ثم الميتة ، فيتأخر المغصوب عن الجميع .

مسألة ٦٤٨ : لا بأس بلبس الصبى الحرير ، فلا يحرم على الولى إلباسه إياه ، و تصح صلاته فيه بناء على المختار من كون عبادته شرعية .

مسألة ٦٤٩ : يجب تحصيل الساتر للصلاة و لو بإجارة أو شراء و لو كان بأزيد من عوض المثل ما لم يجحف بماله و لم يضر بحاله ، و يجب قبول الهبة أو العارية ما لم يكن فيه حرج ، بل يجب الاستعارة و الاستيهاج كذلك .

مسألة ٦٥٠ : يحرم لبس لباس الشهرة بأن يلبس خلاف زيهِ من حيث جنس اللباس أو من حيث لونه أو من حيث وضعه و تفصيله و خياطته كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً ، و كذا يحرم على الأحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء و بالعكس ، و الأحوط ترك الصلاة فيهما ، و إن كان الأقوى عدم البطلان .

مسألة ٦٥١ : إذا لم يجد المصلى ساتراً حتى ورق الاشجار و الحشيش فإن وجد الطين أو الوحل أو الماء الكدر أو حفرة يلج فيها و يتستر بها أو نحو ذلك مما يحصل به ستر العورة صلى صلاة المختار قائماً مع الركوع و السجود ، و إن لم يجد ما يستر به العورة أصلاً فإن أمن من الناظر بأن لم يكن هناك ناظر أصلاً أو كان و كان أعمى أو فى ظلمة أو علم بعدم نظره أصلاً أو كان ممن لا يحرم نظره إليه كزوجته أو أمته فالأحوط تكرار الصلاة بأن يصلى صلاة المختار تارة ، و مومياً للركوع و السجود اخرى قائماً ، و إن لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالساً و ينحنى للركوع و السجود بمقدار لا يبدو عورته ، و إن لم يمكن فيومى برأسه ، و إلا فبعينيه ، و يجعل الانحناء أو الايماء للسجود أزيد من الركوع ، و يرفع ما يسجد عليه ، و يضع جبهته عليه و فى صورة القيام يجعل يده على قلبه على الأحوط .

مسألة ٦٥٢ : إذا كان عنده ثوبان يعلم أن أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب و الآخر مما تصح فيه الصلاة لا تجوز الصلاة فى واحد منهما بل يصلى عارياً ، و إن علم أن أحدهما من غير المأكول و الآخر من المأكول أو أن أحدهما نجس و

الأخر طاهر صلى صلاتين ، و إذا ضاق الوقت و لم يكن إلا مقدار صلاة واحدة يصلى عاريا فى الصورة الأولى و يتخير بينهما فى الثانية .

مسألة ٦٥٣ : المصلى مستلقيا أو مضطجعا لا بأس بكون فراشه أو لحافه نجسا أو حريرا أو من غير المأكول إذا كان له ساتر غيرهما ، و إن كان يتستر بهما أو باللحاف فقط فالأحوط كونهما مما تصح فيه الصلاة .

مسألة ٦٥٤ : إذا لبس ثوبا طويلا جدا و كان طرفه الواقع على الارض الغير المتحرك بحركات الصلاة نجسا أو حريرا أو مغصوبا أو مما لا يؤكل فالظاهر عدم صحة الصلاة مادام يصدق أنه لا لبس ثوبا كذائبا ، نعم لو كان بحيث لا يصدق لبسه بل يقال : لبس هذا الطرف منه كما إذا كان طوله عشرين ذراعا و لبس بمقدار ذراعين منه أو ثلاثة و كان الطرف الاخر مما لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس به .

فصل فيما يكره من اللباس حال الصلاة

و هى أمور :

أحدها : الثوب الاسود حتى للنساء عدا الخف و العمامة و الكساء و منه العباء و المشيع منه أشد كراهة ، و كذا المصبوغ بالزعفران أو العصفر ، بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ .

الثانى : الساتر الواحد الرقيق .

الثالث : الصلاة فى السروال وحده و إن لم يكن رقيقا ، كما أنه يكره للنساء الصلاة فى ثوب واحد و إن لم يكن رقيقا .

الرابع : الاتزار فوق القميص .

الخامس : التوشح ، و تتأكد كراهته للإمام ، و هو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى و إلقاؤه على المنكب الايسر بل أو الايمن .

السادس : فى العمامة المجردة عن السدل و عن التحنك أى التلحى ، و يكفى فى حصوله ميل المسدول إلى جهة الذقن ، و لا يعتبر إدارته تحت الذقن و غرزه فى الطرف الاخر و إن كان هذا أيضا أحد الكيفيات له .

السابع : اشتمال الصماء بأن يجعل الرداء على كتفه و ادارة طرفه تحت ابطه و إلقاؤه على الكتف .

الثامن : التحزم للرجل .

التاسع : النقاب للمرأة إذا لم يمنع من القراءة و إلا أبطل .

العاشر : اللثام للرجل إذا لم يمنع من القراءة .

الحادي عشر : الخاتم الذي عليه صورة .

الثانى عشر : استصحاب الحديد البارز .

الثالث عشر : لبس النساء الخلخال الذي له صوت .

الرابع عشر : القباء المشدود بالزرور الكثيرة أو بالحزام .

الخامس عشر : الصلاة محلول الازرار .

السادس عشر : لباس الشهرة إذا لم يصل إلى حد الحرمة أو قلنا بعدم حرمة .

السابع عشر : ثوب من لا يتوقى من النجاسة خصوصا شارب الخمر و كذا المتهم بالغصب .

- الثامن عشر : ثوب ذو تماثيل .
التاسع عشر : الثوب الممتزج بالابريسم .
العشرون : ألبسة الكفار و أعداء الدين .
الحادى و العشرون : الثوب الوسخ .
الثانى و العشرون : السنجاب .
الثالث و العشرون : ما يستر ظهر القدم من غير أن يغطى الساق .
الرابع و العشرون : الثوب الذي يوجب التكبر .
الخامس و العشرون : لبس الشائب ما يلبسه الشبان .
السادس و العشرون : الجلد المأخوذ ممن يستحل الميتة بالدباغ .
السابع و العشرون : الصلاة فى النعل من جلد الحمار .
الثامن و العشرون : الثوب الضيق اللاصق بالجلد .
التاسع و العشرون : الصلاة مع الخضاب قبل أن يغسل .
الثلاثون : استصحاب الدرهم الذي عليه صورة .
الواحد و الثلاثون : إدخال اليد تحت الثوب إذا لاصقت البدن .
الثانى و الثلاثون : الصلاة مع نجاسة ما لا تتم فيه الصلاة كالخاتم و التكة و القلنسوة و نحوها .
الثالث و الثلاثون : الصلاة فى ثوب لاصق وبر الارانب أو جلده مع احتمال لصوق الوبر به .

فصل فى ما يستحب من اللباس

- و هى أيضا أمور :
أحدها : العمامة مع التحنك .
الثانى : الرداء خصوصا للإمام ، بل يكره له تركه .
الثالث : تعدد الثياب ، بل يكره فى الثوب الواحد للمرأة كما مر .
الرابع : لبس السراويل .
الخامس : أن يكون اللباس من القطن أو الكتان .
السادس : أن يكون أبيض .
السابع : لبس الخاتم من العقيق .
الثامن : لبس النعل العربية .
التاسع : ستر القدمين للمرأة .
العاشر : ستر الرأس فى الامة و الصبية ، و أما غيرهما من الاناث فيجب كما مر .
الحادى عشر : لبس أنظف ثيابه .
الثانى عشر : استعمال الطيب ، ففى الخبر ما مضمونه الصلاة مع الطيب تعادل سبعين صلاة .
الثالث عشر : ستر ما بين السرة و الركبة .
الرابع عشر : لبس المرأة قلاذتها .

فصل في مكان المصلي

و المراد به : ما استقر عليه و لو بوسائط و ما شغله من الفضاء في قيامه و قعوده و ركوعه و سجوده و نحوها ، و يشترط فيه أمور :

[الشرط الأول]

أحدها : إباحته ، فالصلاة في المكان المغضوب باطلة ، سواء تعلق الغضب بعينه أو بمنافعه كما إذا كان مستأجرا و صلى فيه شخص من غير إذن المستأجر و إن كان مأذونا من قبل المالك أو تعلق به حق كحق الرهن و حق غرماء الميت و حق الميت إذا أوصى بثلثه و لم يفرز بعد و لم يخرج منه و حق السبق كمن سبق إلى مكان من المسجد أو غيره فغضبه منه غاصب على الأقوى و نحو ذلك ، و إنما تبطل الصلاة إذا كان عالماً عامداً ، و أما إذا كان غافلاً أو جاهلاً أو ناسياً فلا تبطل ، نعم لا يعتبر العلم بالفساد ، فلو كان جاهلاً بالفساد مع علمه بالحرمة و الغصبية كفي في البطلان ، و لا فرق بين النافلة و الفريضة في ذلك على الاصح .

مسألة ٦٥٥ : إذا كان المكان مباحاً و لكن فرش عليه فرش مغضوب فصلى على ذلك الفرش بطلت صلاته و كذا العكس .

مسألة ٦٥٦ : إذا صلى على سقف مباح و كان ما تحته من الارض مغضوباً فإن كان السقف معتمداً على تلك الارض تبطل الصلاة عليه ، و إلا فلا ، لكن إذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغضوباً أو كان الفضاء الفوقاني الذي يقع فيه بدن المصلي مغضوباً بطلت في صورتين .

مسألة ٦٥٧ : تبطل الصلاة على الدابة المغضوبة ، بل و كذا إذا كان رحلها أو سرجها أو وطاؤها غضباً ، بل و لو كان المغضوب نعلها .

مسألة ٦٥٨ : إذا صلى في سفينة مغضوبة بطلت ، و قد يقال بالبطلان إذا كان لوح منها غضباً ، و هو مشكل على إطلاقه ، بل يختص البطلان بما إذا توقف الانتفاع بالسفينة على ذلك اللوح .

مسألة ٦٥٩ : المحبوس في المكان المغضوب يصلى فيه قائماً مع الركوع و السجود إذا لم يستلزم تصرفاً زائداً على الكون فيه على الوجه المتعارف كما هو الغالب ، و أما إذا استلزم تصرفاً زائداً فيترك ذلك الزائد و يصلى بما أمكن من غير استلزام ، و أما المضطر إلى الصلاة في المكان المغضوب فلا إشكال في صحة صلاته .

مسألة ٦٦٠ : إذا اعتقد الغصبية و صلى فتبين الخلاف فان لم يحصل منه قصد القربة بطلت ، و إلا صحت ، و أما إذا اعتقد الاباحة فتبين الغصبية فهي صحيحة من غير إشكال .

اولين حوزة علميه باهواره اى

مسألة ٦٦١ : الأقوى صحة صلاة الجاهل بالحكم الشرعى و هى الحرمة، وإن كان الأحوط البطلان خصوصا فى الجاهل المقصر .

و الحمد لله رب العالمين